



PROVISIONAL

n/r V.222/1
30 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والثانية والسبعين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الأربعاء ٣٠ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٠ / ٣٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس

مواصلة نظر البند ١١٠ من جدول الاعمال :

— قضية قبرص —

(أ) مشروع القرار المقدم من قبرص

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " .

و Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , Room LX-2332 مع العرض على إدخالها على نسخته واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70203/A

مواصلة نظر البند ١١٠ من جدول الأعمال

قضية قبرسى :

(أ) مشروع القرار المقدم من قبرسى (A/L.738).

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/9820).

السيد عبد الجليل (الدونيسيا) ، (مقرر اللجنة السياسية الخاصة) (الكلمة بالانجليزية) :

انه لمن دواعي شرفي أن أقدم للجمعية العامة تقريراً للجنة السياسية الخاصة حول البند ١١٠ ،
وعنوان البند " قضية قبرسى " . ان التقرير قد وزع على الجمعية العامة في الوثيقة رقم A/٩٨٢٠ .
وكما هو واضح من التقرير ، وطبقاً لقرار الجمعية العامة في الجلسة ٢٢٧ ، فان اللجنة
السياسية الخاصة عقدت اجتماعين في يوم الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ، بهدف الاستماع الى
وجهات نظر ممثلي الطائفتين القبرصيتين .

ان مضبطة الاجتماعين قائمة في الوثيقتين A/SPC/PV.922,923.

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن أقترح
أن تغلق قائمة المتحدثين الذين يريدون الاشتراك في مناقشة البند ١١٠ الساعة السادسة مساءً
اليوم .

هل أستطيع أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟ ليست هناك اعتراضات.
اذن ، تقرر ذلك .

الرئيس : قد يكون من المفيد أيضاً أن الوفود التي تريد أن تقدم مشروعات قرارات حول
هذا البند ، أن تتكرم بتقديمها بأسرع ما يمكن حتى يتسنى أن تقدم للجمعية العامة بيانات أكثر
تحديداً حول عطلها في هذا الشأن .

السيد بوييد (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : كما قال غبطة الأسقف ماريوس في الجلسة

العامة لهذه الدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة ، فان المجتمع الدولي يجب أن يتدخل
على وجه السرعة لحماية استقلال ووحدة تراب الجزيرة القبرصية .

ان هذا النداء لا ينبغي أن يجد آذانا غير صاغية . فان المجتمع الدولي ، وطبقاً لقرار

مجلس الأمن ، يجب أن يسهم في إعادة الحكومة الشرعية للأسقف مكاريوس حتى يتسنى للقوى الديمقراطية في قبرص والعالم أن تثبت أن العدوان والتدخل الأجنبي لا يمكن الاعتراف بهما كقوى مقبولة . ويجب ألا نألوا جهداً حتى يعود الأسقف مكاريوس إلى هذه الجزيرة بحيث تعود هذه الجزيرة إلى حالها حيث تعيش الطوائف في سلام وأمن .

وبسبب التشابهات القائمة بين استقلال بنما واستقلال قبرص ، وهما من الدول التي أجبرت على قبول نظم وصاية فرضت عليها من قبل القوى الكبرى ، وذلك على عكس مبادئ القانون الدولي والأخلاقيات المقبولة دولياً ، فإن جمهورية بنما منذ البداية قد تبنت رغبة شعب قبرص النبيل في الاستقلال والوحدة .

ان جمهورية بنما تؤمن بأن قبرص ، باعتبارها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لها الحق في الاحترام بصفتها دولة مستقلة دون أن تجزأ ودون تدخل من أية قوى . وطبقا للقرار ٢٠٧٧ (د-٢١) في ١٨ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٦٥ توجد جمهورية بنما أن تكرر هنا التعبير عن أطمحها في أن تدعم وحدة الأمة القبرصية بعد هذه الظروف الصعبة ، وذلك دون تدخل من جانب أي قوى أجنبية ودون أي شروط أيا كان شكلها . ان حل قضية قبرص في رأيها يجب أن يقوم على اعترافنا بدولة قبرص باعتبارها دولة واحدة لا تتجزأ حيث تحترم حقوق الطوائف التي تتكون منها هذه الأمة .

لقد احترما الاهتمام الكبير الذي أبداه الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم والامانة العامة بصفة عامة بقضية قبرص ، ونأمل أن تستمر هذه الجهود بهدف التوصل الى اتفاق مرضي للطرفين المعنية . وباعتبارنا من مثلي الشعوب المحبة للسلام نأمل أن يتم الاتفاق بين الطائفة التركية والطائفة اليونانية حتى نبدأ في حل كافة المشاكل القائمة في هذه الجزيرة . ونأمل في القريب العاجل ودون أي تفرقة أن يتاح لسكان قبرص أن يتمتعوا بكافة الحريات الاساسية التي تعتبر أملا في كل الأحرار في العالم .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنحيي ذكرى أولئك الذين سقطوا في ميدان القتال للحفاظ على السلام في قبرص وهم من أعضاء قوات الطوارئ الدولية . ونعبر عن أسناننا وأسفنا للأحداث الأخيرة في هذه الجزيرة . ان بنما تتبنى آمال شعب وحكومة قبرص ، وتندد بضم وغزو الاراضي القبرصية من قبل دولة أخرى . اننا نقف أيضا ضد اتحاد قبرص مع أية دولة أخرى او ضمها لأية دولة أخرى .

وفيما عدا قوات الطوارئ الدولية فاننا نعتقد أنه يجب سحب كافة القوات الأجنبية من قبرص وكافة المسؤولين العسكريين الذين دخلوا قبرص بسبب الغزو العسكري . ان القوى التي تدخلت في قبرص ايماننا منها ببقايا الفكر الاستعماري يجب أن تنسحب فوراً . ان المعاهدة الدستورية التي تعترف بحقوق الطوائف التي تسكن الجزيرة ، تلك المعاهدة انما هي مسألة تتعلق بالطائفتين التركية واليونانية ، ويجب أن تحل في إطار القانون القبرصي ، وبهدف التخفيف

من الآلام التي نتجت عن الاحداث الاخيرة نأمل ان تتمكن الامم المتحدة ووكالاتها بأن تقوم بالعمل الواجب من اجل تخفيف هذه الآلام . اننا نعلن هنا أن مجتمع بنما قد استجاب لهذا النداء ونعتقد ان من الخطوات التي يمكن أن تساعد على اعادة الظروف الطبيعية في قبرص هو عودة اللاجئين الي ديارهم بأسرع ما يمكن .

ان وفدي يعتبر ان مشروع القرار الذي تقدمت به قبرص ويحمل رقم A/L.738 تاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٤ يتضمن العناصر الضرورية لاعادة الظروف الطبيعية الي الجزيرة اذا ما ووفق علي هذا القرار وتنفذ بشكل عادل . ولكل هذه الاسباب مجتمعة ، فان بنما تعلن تأييدها لهذا القرار . ونود ايضا ان نعلن اننا نوافق على مشروع القرار الذي وزع على دول عدم الانحياز ، ونأمل ان يحصل على تأييد الاغلبية في هذه الجمعية العامة .

السيد / ادجياد (داعمي) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدي يرى ان عليه ان يتحدث في المناقشة العامة الخاصة بمسألة قبرص . ان هذه المسألة للاست تندرج في الاطار العام والصعب لما اتفق علي تسميته بازمة الشرق الاوسط ، بما يواكبها من مؤامرات بشعة ، تحيكتها قوى اجنبية وضياح للحياة الانسانية وتهجير ظالم للسكان المدنيين الابرياء . ان الالم الذي يشعر به وفدي امام هذه المسألة ، ألم كبير ، لاسيما انه ليست هناك حتي حاجة للقيام بابحاث كبيرة لكي ندرك ونلاحظ انه هنا كما في اماكن اخرى مازالت بمظاهر اولئك الذين ليس لهم اعداء سوى ان يؤمنوا سيادتهم في المنطقة . ومن ناحية هناك اتجاه نحو حماية هذه الابواب الخلفية ومن ناحية اخرى هناك اتجاه نحو بسط السيطرة على حوض البحر المتوسط كله .

وازاء مثل هذه المعطيات ، فمن الطبيعي ان جمعيتنا العامة وهي التي تعبر عن ارادة الاغلبية الساحقة لشعوب العالم امام المعجز الواضح الذي يوجد فيه مجلس الامن لكي يحل في اتجاه العدالة والانصاف هذه المشكلة الخطيرة المطروحة علينا والذي شل بالسبب المعروف بالمنافسات بين القوى الاعظم ، فانه من الطبيعي أن جمعيتنا قد قررت ان تناقش هذه النقطة في محاولة لايجاد حل لها .

ان السيد الامين العام حينما تحدث عن هذه القضية المعلقة لم يفته ان يؤكد علي خطورتها حينما قال :

" اننا نواجه موقفا مربعا وبالحظ الخطورة . وان الممارك في قبرص بوصول القوات التركية قد بلغت مرحلة جديدة من العنف والبشاعة . ان خطورة اتساع نطاق النزاع ، وهذا ما تحدثنا عنه في بداية هذا الاسبوع ، اصبحت حقيقة فجعة . ان فصلا خطيرا للسلام والا من الدوليين قد حدث برغم كافة الجهود الثنائية التي بذلت من اجل تجنب ذلك ."

ان هذا التقرير الواضح جدا عن الموقف السائد في قبرص لهو من البلاغة بمكان . وكان يمكن ان يعتقد حينذاك ان القوى الاكبر قد قررت ان تغمر تنافسها من اجل ايجاد حل للمشكلة بصورة صحيحة .

وبدلاً من رد الفعل الطبيعي الذي كان يفرض نفسه في تلك الظروف ، وبدلاً من أن نأخذ في الاعتبار قبل كل شيء آلام القبارصة المدنيين الذين اضطروا إلى أن يتعرضوا لأبشع مآثر الحرب التي لم يرد منها ، فإن الدول الأكبر اندفاعاً منها بجشعها نحو القوة لم تحاول إلا البحث عن إيجاد ظروف تمكنها من أن تلصق بأوراق مؤيدة لمصالحها الخاصة .

منذ إنشاء دولة قبرص فإنها لم تعرف إلا تغييرات وتقلبات ، وكان عليها أن تواجه دائماً صعوبات ذات مصدر داخلي أو خارجي . ولكن منا يتذكر كيف بعد هذه الأحداث ولدت الدولة القبرصية تحت رعاية منظمنا ، في عصر كان فيه موقعها الجغرافي وموضعها الذي عانت فيه من الاستعمار ما اضطرها إلى قبول حق مؤقت يتمثل في التسليم بأن استقلالها ينبغي أن ينضم من قبل دول أخرى هي اليونان ، وتركيا ، وسريطنيا بالطبع .

إن مجتمعنا ربما لم يكن طيبه أن يعكس اليوم على أن يقطننا بحث هذه المشكلة لو كان ضمان دستورية ووحدة أراضي قبرص لم يؤد إلى أحداث هذه الشفرة التي نالت من حرية حكومة قبرص ولولم يسمح لتدخل العناصر الخارجية في البلاد كما عرض علينا ذلك بوضوح الرئيس الدستوري لقبرص والوحيد الذي يحترف مجتمعنا الدولي به وهو غبطة الأسقف مكاريوس في مختلف تصريحاته سواء تلك التي أدلى بها أمام مجلس الأمن أو أمام جمعيتنا العامة .

إن كل ما يجري اليوم في هذه الجزيرة الممزقة يثبت مرة أخرى إذا كانت هناك حاجة للاستثبات أن الأسقف القبرصي ما زال هو العنصر الوحيد المساعد الذي يمكن أن يؤمن التوازن بين الطائفتين انتظاراً لإيجاد حل نهائي ، ينبغي أن يتمثل في الوعي الوطني القبرصي من قبل كافة السكان أيما كانت أصولهم حتى يمكن تخليصهم من وصاية الجيران . ولقد قدم الدليل على أن الأسقف مكاريوس ما زال رجل الدولة الوحيد الذي يمكن بحكمته وحسنه أن تضي هذه الدولة نحو الحل الأفضل ، خريطة أن تطلق يدها . ولقد كان ذلك واضحاً منذ البداية ولا يمكننا إلا أن نندهش أن نلاحظ أن مجلس الأمن لم يستطع أن يفرض قراره ، وأن يعيد الرئيس الشرعي إلى حقوقه ، والذي أعيد انتخابه وتأكد من جديد .

والحقيقة أن الرغبة الواضحة لدى الأسقف مكاريوس في إبقاء بلاده خارج نطاق المطالبات التوسعية لجيرانه ولا سيما بعيداً عن اليونان الكولونيالات كانت تشير الضيق بالنسبة للبعض . ومن

الواضح أن التعاطف الذي يبديه الأسقف ماريوس لحركة عدم الانحياز والتي تشترك فيها بلاده تشكل معوقاً للبقاء في الجزيرة على قاعدة عسكرية هامة تابعة لحلف شمال الأطلسي على غرار تلك القواعد التي توجد في اليونان وتركيا . والمحققة أن وجود الأسقف ماريوس على رأس هذا البلد أصبح يثير الضيق وفي هذه الظروف فإن الميكانيكيين لم يكن لديهم اختيار آخر سوى اقضائه حتى ولو جسدياً . ومن أجل انجاح هذه الخطة فإن أولئك الذين وضعوها لم يكن لهم أن يجدوا عواطف أفضل سوى العناصر غير المسئولة القائمة في اليونان التي قامت على نحو سريع بالمدوان على دولة قبرص التي لا تتطلع إلا إلى السلام والاستقلال .

ولكن الآلة تخطيء دائماً أياً كانت قوتها . ان الحق الالكتروني لم يتوقع أن الشعب القبرصي سوف يرد بالقوة من أجل نبذ عمل كولونيالات اليونان . ان الحق الالكتروني لم يتوقع أيضاً أن الأسقف ماريوس سوف يخرج حياً من الحطية . ان الحق الالكتروني أيضاً لم يستطيع أن يتوقع أن الكولونيالات اليونانيون بدلاً من أن يقضوا على ماريوس ، قد أطيح بهم أنفسهم بسبب نتائج عظمى غير المسئول ، وان اليونان التي عادت إلى طبيعتها سارت في طريق الانسحاب من حلف شمال الأطلسي مما أثار دهشة كل أولئك الذين كانوا لا يتوقعون ذلك .

وفي ضوء هذا الفشل والاضطراب الذي أحدثه خروج اليونان من حلف شمال الأطلسي ، فإن كل أولئك الذين أحبوا هذا الدور ليس لديهم اختيار آخر سوى أن يحافظوا بكل ثمن على المواقع الاستراتيجية التي يحتلونها في تركيا . وبطريقة ضمنية فقد شجعت هذه القوى تركيا على أن تنتهك وقف إطلاق النار عن طريق القيام بعدوان جديد على نطاق واسع من أجل احتلال جزء هام للغاية من قبرص ، وفرغ حل مناف لأي عقل رشيد وفكر سليم . ومع ذلك ، فلقد كان من المتوقع تماماً أن هذا الغزو الثاني بدلاً من أن يحل الأزمة القبرصية ، فإنه عقد البحث عن حلولها .

ذلك برهان واضح عن الجنون الذي يمكن أن يؤدي إليه السعي الدؤوب نحو الحفاظ على المصالح .

ان وفدي يرى أن المسألة المعروضة علينا واضحة . انها قبل كل شيء أعمان عدوانية واضحة تم القيام بها على أثر مؤامرات بهدف التشكيك في استقلال قبرص ووحدة أراضيها ودستورها . وهذا معناه أنه ليس هناك أدنى شك في أن العدوان ضد قبرص الذي صمم في أماكن أخرى والذي نفذ

من قبل الكولونيات اليونانيون ينبغي أن يدان بقوة ، كما ينبغي أن يدان أيضا ذلك العدو الذي قامت به تركيا وبنفس القوة أيضا . ومنذ الوهلة الأولى فان هذا العدو ان الأخير يمكن اعتباره ردا طبيعيا على العدو ان الأول . ولكن حيث أن هدفه هو تقسيم الجزيرة الى طائفتين والتعريض بوجود قبرس باعتبارها كيانا دوليا فان مجتمعنا الدولي لا يمكنه الا أن يرد بقوة لكي يعيد الدستورية الى الجزيرة .

ان مجتمعنا الدولي ينبغي أن يرد لأن هذه الأعطال المختلفة الالامسئلة تلمس مسؤوليته هي ان قبرس . ان وحدة الأراضي والتوازن بين الطائفتين في قبرس هما تحت مسؤوليتنا نظرا لأنه منذ وقت طويل اعتقدنا أن علينا أن ننشئ قوة للأمم المتحدة من أجل العمل على احترام هذه الأوضاع . وان مجتمعنا يجب أن يرد بأنه لا ينبغي أن يقبل أنه بسبب الحسابات البشعة ومواصلة المصالح المجهنمة والمعمومة من قبل البعض يمكن أن تدمر هذه الأسس التي يقوم عليها المجتمع الدولي ، والحقيقي كما قلتم أنتم يا سيدي الرئيس ويحق أن أزمة مثل أزمة قبرس تكمن اصولها في قصور النظام الدولي الذي وجد على أثر الحرب العالمية الثانية والذي كان في أيام الحرب الباردة قائما على تقسيم العالم الى كتلتين متحاديتين ، والى مناطق نفوذ يدعمها قيام القواعد العسكرية . ولكن هذه الأزمة تتسم بحدة متزايدة حينما يعمل على ابقائها تحديا لمماناة الشعوب البريئة ، وذلك بهدف وحيد وهو ابراز السيطرة من أجل ارقام المجتمع الدولي على قبول الأمر المفروضة على أغلبية ضعيفة . وينبغي منذ الآن أن يتمكن صوت الأغلبية في المجتمع الدولي التعبير عن نفسه ، وسيادته .

ومن الواضح ان هذه الاغلبية لن تجد حرجا في ان تعلن أن دولة قبرص لا يمكن المساومة فيها ، ومن هنا ضرورة ايجاد حل عادل ومنصف ونهائي للأزمة القبرصية . ان مجتمعنا ينبغي أن يفرض على الجميع احترام سيادة قبرص ووحدة أراضيها .

يتضح مما سبق أن ونسدد يرى ان الجمعية العامة ينبغي أن ترمي قبل كل شيء الي أن تقر في هذه الجزيرة الممزقة الدستورية الشرعية . ومن أجل ذلك فان المعتدين أيا كان مصدرهم ينبغي عليهم للجلاء دون ابطاء عن قبرص ، وكذلك فان بريطانيا يتعين عليها بأسرع وقت ممكن أن تسحب من قبرص قواعد ها العسكرية لان وجودها في هذا البلد غير المنحاز لا يمكن ان يجد له تبريرا لوقت طويل . وان المساعدة القيمة التي استطاعت ان تقدمها في هذه الظروف الي رئيس الدولة القبرصية لا تستدعي مكافأة لها .

وفضلا عن ذلك لا بد أن نعمل علي أن القوى الاكبر التي — من قريب او من بعيد — تعمل على اقامة هذا الجوال المتوتر في الجزيرة ينبغي ان تكف عن عدوانها حتي تمكن الشعب القبرصي من ان يحدد دون ضغوط خارجية اي بطريقة حرة وديمقراطية مصيره .

وبالنسبة لداهومي ، لا يمكن ان تكون هناك سوى دولة قبرصية والشعب القبرصي حيث الاقليات يمكن ان تتعايش في يسر وازا امكن تطبيب مثل هذه الصيغ في اماكن اخرى فليس هناك أي مبرر لعدم امكانية تطبيقها في قبرص . والواقع ان داهومي لم تكن ترغب ان تتخذ موقفا في مزايدات الاقتراحات التي تتم من اجل تسوية هذه الازمة . ان الهدف الحقيقي للقوى الاكبر ليس في حاجة الي برهان . ان الامر يتعلق قبل كل شيء باعادة الثقة الي البلاد الاطراف في النزاع ، وبالتالي العمل على بذل كل شيء حتي تقوم اليونان باتخاذ موقف حكيم بعد انسحابها من حلف شمال الاطلسي ، وان تركيا هي الاخرى ينبغي ان تتخذ نفس الموقف الحكيم .

ومن جانب آخر فانه لا بد من ان نعمل بحكمة حتي يمكن تأمين استقلال قبرص .

ومع ذلك يتعين علينا ان نعترف ان الاقتراح المقدم من قبل الاتحاد السوفيتي بدعوة مؤتمر عالمي يشترك فيه كافة أعضاء مجلس الامن ، والاطراف المعنية وممثلو حركة عدم الانحياز — وبالرغم من انه ليس الامكانية الوحيدة لحل هذه الازمة الا انه يشكل معالجة واقعية يمكن ان تحقق التوصل الي حل معقول يرضي مصلحة الشعب القبرصي . ولهذا فان وفدي يؤيده ويمعلن ان مثل هذا المؤتمر لا يمكن ان ينجح الا اذا استبعد مسبقا اي حل يرمي الى تكريس تقسيم قبرص .

ليست هناك حاجة لأن أؤكد هنا انه حيال القضية القبرصية يتمين علي جمعيتنا ان تقدم الدليل علي الحيطة والحذر ، ولا يتمين عليها ان تقبل كأمر واقع ان دولة كبيرة علي ——— هذا النحو وقوية علي هذا النحو تستطيع ان تفرض مصالحها قبل مصالح المجتمع البشري كله . وعلى هذا النحو فان مناقشتنا ينبغي ان ترمي قبل كل شيء الى اعادة العدالة والانصاف ، أي الى ضمان استقلال قبرص ووحدة اراضيها . ان قبرص كل واحد ، وسكانها ينبغي ان يكونوا شعبا واحدا لا يقبل التقسيم . ان مختلف طوائف قبرص ينبغي ان تعترف قبل كل شيء بانها قبرصية ، وان تتخلى من الوصف او من النعت التركي او اليوناني لانه قد حكم عليها ان تعيش معا وان تواصل نفس المصير . واننا سوف نقوم بحمل مفيد اذا امكن لنا في نهاية مناقشتنا ان نجد الطرق والوسائل التي تمكن قبرص من استعادة شرعيتها الدستورية التي تستجيب لآمال غالبية الشعب القبرصي ، واننا سوف نقوم بمهمة مفيدة اذا طالبنا بانسحاب كافة القوات الاجنبية من قبرص وانسحاب العسكريين والضباط اليونانيين او الاتراك او البريطانيين سواء كانوا في البلاد بموجب اتفاق او بموجب غزو أو بموجب أي طريقة اخرى . وسوف نقوم بمهمة مفيدة ايضا اذا لفظنا في اعمالنا الي الابد كافة اشكال التقسيم ، واية فكرة لقيام دولة او عدة دول في الدولة أو أية رغبة في الاحتلال او في ضم قبرص .

لنا ننجح في هذا الطريق ونعمل على الا يكون السلام والأمن الدوليين مجرد كلمات بالنسبة للشعب القبرصي . وذلك هو الأمل الذي يعرب عنه وفد فلادى حتي تعيش قبرص موحدة وغيير مضازة وحتى يستعيد هذا الشعب ثقته في مجتمعنا الدولي .

السيد / جروزيف (بلخاريا) الكلمة بالروسية : ان الأحداث في قبرص قد تسببت، وما زالت تتسبب، في قلق بالغ لدى هؤلاء الذين يرغبون في الحفاظ علي الأمن والسلام الدوليين والذين يودون أن يؤكدوا سياسة الانفراج في العلاقات الدولية التي بدأت منذ فترة قصيرة . هذا القلق مستمر ان مصدر القلق يدل ان هناك في عالمنا اليوم قوى لم تتخل عن مطامعها ومحاولاتها في عرقلة سياسة الانفراج ، أعتقد أن هذه القوى ترغب أيضا في إعادة العالم الي مرحلة المواجهات المسلحة والتوتر المستمر التي كنا نأمل أن نراها قد اختفت من العالم بالكامل .

ان التدخل واحداث الانقلاب ، في دولة من دول عدم الانحياز في صيف هذا العام ، قد حدث بالفعل ، وتمت أيضا محاولات أخرى لقلب واسقاط حكومة في دولة غير منحازة ، واضطر رئيس قبرص الي الفرار حتي لا يقتل .

ان الخيول الخفية وراء هذه الأحداث والمآسي ، واضحة وهي خيوط تشير بأصبع الاتهام الي أولئك الذين يرغبون في خلق التوتر . ان هذه الاحداث من السوابق التي قد تؤدي في الغد الي تدخل جديد في الشؤون الداخلية لدول أخرى من دول عدم الانحياز . ولذلك فان رؤساء الوفود أو ممثلهم الوفود ، في المناقشات العامة لهذه الدورة ، تحدثوا وأعربوا عن قلقهم البالغ، وطالبوا بحل سريع وعادل لمشكلة قبرص .

قد كانت هناك اختلافات في تقييم أسباب هذه الأزمة ، كما رأينا اختلافات في المقترحات المتعلقة بالحلول المطلوبة . ولكن ، أهم ما برز من هذه المناقشات هو وجهة نظر الغالبة والقائلة بأننا يجب أن نجد حلا عادلا وداعما على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، حلا يضمن سلامة استقلال ووحدة تراب قبرص .

ان هذا التأكيد علي عزم شعوب العالم في اتخاذ الاجراءات الحاسمة لوضع حد نهائى لقوى الرجعية التي تحاول عرقلة سياسة الانفراج في العالم ، والتي تقف في وجه تحسن الجو السياسي في العالم . وابلان المناقشات الطويلة في مجلس الأمن حول قضية قبرص ، فان اسباب النزاع كانت واضحة تماما . ولقد تبين انسانية أن بعض الدوائر التي تنتمي الي حلف الاطلنطى تود القضاء على استقلال وسيادة قبرص وترغب في تحويل هذه الجزيرة الي قلعة من قلاعها الاستراتيجية بالنسبة لمنطقة البحر الابيض المتوسط . لقد قام المجتمع الدولي باتخاذ كافي الخطوات رغبة منه في حماية استقلال قبرص . ان هذه المحاولات تجرى منذ فترة طويلة وتحاول

أن تنتهك القرارات الدولية لصالح بعض القوى . ان القرار رقم ٣٥٣ (١٩٧٤) لمجلس الأمن طلب وضع حد نهائي للتدخل الأجنبي في قبرص ، وانسحاب القوات ، واعادة الحياة الدستورية الي الجزيرة .

انه لمن دواعي الأسف أن تبقى هذه القرارات حبرا على ورق حتي اليوم . ومن دواعي الأسف أيضا أن الاقتراح السوفيتي بارسال بعثة تمثل مجلس الأمن الي قبرص ان هذا الاقتراح قد رفض . ان مثل هذه البعثة كان يمكن لها أن ترى الحقائق وأن تميظ اللثام عن حقيقة ما يدور في قبرص .

ان قضية قبرص تدل على المخاطر الكامنة في الانتهاكات المستمرة لقرارات الأمم المتحدة ولميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات مجلس الأمن . فمجلس الأمن ، هو المنظمة التي تتحمل المسؤوليات الكبرى للحفاظ علي السلام والأمن الدوليين ، وعدم احترام قرارات هذه المنظمة يزيد من حدة النزاع أيضا كان . هذا ينطبق على قبرص ، وينطبق على الشرق الأوسط ، وعلى ناميبيا وغيرها من الأمثلة الاخرى .

ان قضية قبرص ، تتطلب حلا عادلا ، وبالإضافة الي ذلك ، فهناك محاولات مستمرة لسحب مشكلة قبرص من أمام مجلس الأمن وفرض حل في اطار مصالح قوى عسكرية معينة ، ان تحليل الاحداث التي جرت منذ أن بدأت الأزمة في قبرص ، والمناقشة التي تمت في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة كل ذلك دل علي أن الأزمة تزداد تعقيدا في قبرص وتزداد أيضا في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ان التهديد بتقسيم الجزيرة مازال قائما ولا يمكن أن نجد حلا لهذه المشكلة عن طريق التدخل العسكري الأجنبي أو الفرمانات السياسية التي تفرض علي هذه الجزيرة على الرغم من مصالح ورغبة أهلها .

وليس من قبيل الصدفة أن كافة محاولات ايجاد الحل في اطار معادلات جنيف قد باءت بالفشل وان ذلك ليثبت فشل نظام الضمانات التي كان مفروضا لمعاهدة لندن وزيورخ أن تضمنها . ان اشتراك قبرص وتركيا ، واليونان ، وأعضاء مجلس الأمن وبعض الدول الأخرى ، وخاصة الدول غير المنحازة ، كل هذه المحاولات أيدت من قبل المجتمع الدولي . فلا شك أن مثل هذا المحفل الذي يضم كافة الأطراف المعنية يمكن له أن يجد حلا للمشكلة ويستطيع أن يضمن استقلال ووحدة تراب وسيادة قبرص ، بناء على مصالح اللواطف فيها .

ان القضاء على هذه الأزمة وإيقافها لخاية في الأهمية ان أنه يمثل خطرا يتهدد العالم ،
لقربه من الشرق الأوسط ، ويجب أن نحل هذه المشكلة حتى نحبط محاولات تلك القوى التي
ترغب في زيادة التوتر في المنطقة وأن تفشل كافة محاولات الأمم المتحدة والقوى المحبة للسلام
تلك المحاولات التي تستهدف إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط وفي شرق البحر الأبيض
المتوسط .

ان الحل العاجل لهذه المشكلة أصبح ضرورة ملحة أيضا حتي نضع حدا نهائيا للآلام التي
فرضت على شعب قبرص . ان اقتصاد هذه الدولة الصغيرة قد أصيب بالشلل من جراء هــــــــــــــــــــــ
الأحداث ، وعدد كبير من الاهالي تحول الي لاجئين مما زاد من الآلام والخسائر التي تعاني
منها هذه البلاد . ان الرأي العام العالمي والأمم المتحدة لا يمكن أن يقبل لدولة صغيرة محبة
للسلام غير منحازة أن تصبح ضحية آلام جديدة . ولا يمكن أن نحرم هذا البلد من تقرير مصيره .

ان واجب الامم المتحدة يدعونا الي حماية استقلال هذه البلاد . بذلك يمكن لمنظمتنا ان تسهم اسهاما فعالا في قضية انتهاء هذه الأزمة وتطوير التفاهم والوفاق بين الدول المعنية واستبعاد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في حل المنازعات . اذا قمنا بهذا الواجب فان ذلك يتفق وميثاق الأمم المتحدة .

استمعنا الى بيانات مفصلة من ممثلي الطائفة التركية والطائفة اليونانية واستمعنا ايضا الى بيانات اخرى في اللجنة السياسية الخاصة ، وكل هذه البيانات دلت علي أن الوضع في الجزيرة معقد للغاية ويهدد بالخطر . ان هذه البيانات قد أثبتت أن هذه القضية المعقدة تتطلب مفاوضات ومبادرات مباشرة في اطار مؤتمر جنيف ، فلا يمكن ان نجد حلا سريعا وعادلا لهذه القضية دون هذه المحادثات .

لقد اقتنعنا بضرورة اسهام مجلس الامن والأمم المتحدة اسهاما فعالا في حل هذه القضية . ومن الأهمية بمكان لمجلس الأمن والأمم المتحدة أن يساهما في ضمان البقاء والاستقلال . ان الفرصة متاحة لمنظمتنا أن تقوم بواجبها في هذا الصدد مما يتفق ومصالح اهالي الجزيرة . ان سياستنا الخارجية التي تتسم برغبتنا في السلام واحترامنا لاستقلال وسيادة الدول واحترامنا لحرية هذه البلاد في حل مشاكلها الداخلية ، كل ذلك قد حدد موقفنا من هذه القضية . ان موقفنا قائم على خبرتنا وتجربتنا المبررة .

فعلى مدى الثلاثة شـرقنا ، من تاريخ شعبنا وبلادنا ، عاشت البلاد تحت قبضة الاستعمار لمدة ستة قرون وقد كلفنا التحرير ثمنا باهظا . ان التقسيم غير الطبيعي لبلادنا من المسائل التي عانى منها شعب بلادنا فترات طويلة . ان بلادنا قد وجدت نفسها في حروب لم تتسبب فيها بسبب القوى الاجنبية .

ان بلاد البلقان بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن تعلمت درسا من خبرتها وتجربتها التاريخية المبررة ، بدأت تخطو خطوات واسعة في طريق حسن الجوار والتفاهم مع الدول الاخرى وهذه هي العلاقات التي تربطنا بقبرص وتركيا واليونان اليوم . ولذا فاننا نأمل أن نرى قضية قبرص تحل في القريب العاجل بشكل عادل ومقبول لكافة الاطراف المعنية .

من بين علاقات حسن الجوار العرف بأنه عندما تشب النار في منزل احد الجيران فان على كل واحد من الجيران ان يسارع لاطفائها لانه اذا لم يفعل فان النار قد تمتد من منزل الى آخر

ولذا فبعد اندلاع الازمة فى قبرص اتخذت حكومتنا الخطوات الواقعية الفعالة فى محاولات وقف إطلاق النار بالنسبة للنزاع الذى اندلع فى قبرص بالقرب من حدودنا الجنوبية . وبدافع مــــن الاعتبارات الانسانية ، فان حكومة بلغاريا قد مدت يد العون الى أهالي جمهورية قبرص الذين يعانون من الام كبيرة ، نتيجة للأحداث الاخيرة . اردنا بذلك أن نثبت أن سياستنا الخارجية التي تتسم بعيننا للسلام ورفبتنا فى تحويل منطقة البلقان الي منطقة سلام كل ذلك دعا حكومتنا الي الاسهام واتخاذ اللازم من اجل ايجاد حل عادل لقضية قبرص . وذلك فى رأينا يتطلب استقلال قبرص الكامل بحيث تستمر دولة ذات سيادة ، على أساس وحدة ترابها .

ان هذه المهمة تقع على عاتق الام المتحدة ، ومجلس الامن ، الذى طالب بايقاف وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الاجنبية من المنطقة ، بذلك وحده يمكننا ان نخلق المناخ والظروف الملائمة التي يمكن فيها للقبارصة الاتراك واليونانيين حل مشاكلهم وتقرير مصيرهم . هذه هي الظروف التي تسمح لنا بضمان استقلال ووحدة تراب قبرص واستبعاد خطر تجدد التدخل او بدء تدخل جديد فى الجزيرة ايا كان مصدر هذا التدخل .

اننا نؤيد الخطوات الفعالة التي اقترحها الاتحاد السوفيتى وخاصة عقد مؤتمر ولسي تحت اشراف الام المتحدة المناقشة قضية قبرص . ان السيد رئيس جمهورية بلغاريا الرفيــــــــق زيفكوف قال حديثا :

” اننا نؤكد ضرورة احترام استقلال وسيادة قبرص الصديقة وبذلك اخلاص فاننا نطلب مــــن جارتينا تركيا واليونان أن يعيشا فى سلام وتفاهم متبادل مع قبرص مستقل . ان أهالي البلقان كانوا بصفة متكررة دمية فى ايدى القوة الامبريالية . ان بلغاريا الاشتراكية لن تألوا جهدا فى سبيل ايجاد علاقات جديدة فى البلقان من اجل حسن الجوار والتعاون وخدمة للسلام العالمى ”

السيد جبرينود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : باسم الدول التسع الأعضاء فــــــي المجموعة الأوروبية ، آخذ الكلمة اليوم في هذه المناقشة المخصصة لمشكلة تشترك فيها ثلاث دول أقمنا معها علاقات خاصة ، وتشترك فيها كذلك شعوب نقيم معها علاقات تقليدية قائمة على الصداقة ، وتشترك فيها منطقة قريبة منا للغاية . ان الممثل الدائم للمملكة المتحدة سوف يضيف من جانبه التعليقات التي تقتضيها المسؤوليات الخاصة لبلاده .

وانني لا أعتقد أنه من المجدى - بعد ثلاثة أشهر ونصف من تفجر الأزمة - أن أعود باسمه باللعديث عن الأحداث التي اقترنت بها حتي هذا اليوم . ان مجلس الأمن الذي ما زال معروضا عليه هذه المشكلة ، قد كرس لها حوالي سبع عشرة جلسة منذ يوم ١٦ تموز/ يوليو الماضي ، ويكفي أن أؤكد على أن الموقف الذي يبعث على القلق الآن في قبرص ، سواء بسبب عدم الاستقرار أو التهديدات الدائمة على السلام والأمن الدوليين ، أو بسبب المحن التي عانى منها سكان الجزيرة بكلتا طائفتيها . أود أن أؤكد على أن هذا الموقف اذن له جذور عميقة . ومما لاشك فيه أن هذه الجذور لا تفسر ، بل ولا تبرر كافة المعطيات الحالية ، أو كافة المراحل المتتالية التي حدثت منذ ثلاثة أشهر ، ومع ذلك فانها تساعد على وضعه في اطاره الحقيقي انسانيًا وسياسيًا ، وبالتالي تساعد على استخلاص احتمالات حل ينبغي أن يتمثل قبل كل شيء فــــي المصالحة .

ان قبرص ، الدولة العضو في منظمتنا ، قد شهدت عمليا منذ انشائها صعوبات داخلية بسبب الانقسام المعنوي والنفسي والاجتماعي الذي عاشته الطائفتان اللتان تشكلان سكانها . ومما لاشك فيه أن طرق الحوار بين هاتين الطائفتين من أجل السعي عن حلول لمشكلتها ، قد استكشفت بالفعل . ولكن جو الشك بلغ حدا كبيرا من هذا الجانب ومن ذلك ، بحيث أن أية مبادرة غير جسورة لم تكن مادة لبحث جدى . ومما لاشك فيه أيضا أن منظمتنا مدعوة لأن تمارس نفوذها ، وذلك بابقائها في الجزيرة منذ عشر سنوات على قوة لصيانة السلام ، ويتقدمها - في شخص أمينها العام وممثل خاص له - مساعدة للأطراف في المحادثات التي تقوم بها . ولكن لا يمكن أن يكون هناك تفكير في أن تضع أنفسها مكان هذه الأخيرة في البحث عن التسويات اللازمة . وهكذا وقعت الأحداث التي نعرفها جميعا .

وحرصا منها على اعادة الوثام الى قبرص ، وكذلك بين اليونان وتركيا ، وكلاهما معنيتان مباشرة بمصير طائفتي الجزيرة ، وكلاهما قوى ضامنة الى جانب المملكة المتحدة ، حرصا منها فان الدول الأعضاء التسع في المجموعة الأوروبية قد تدخلت عدة مرات منذ بداية الأزمة لكي تسجل قلقها ولكي تطالب باحترام المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن المتتالية . واليوم فان موقفها المشترك يندرج في هذا الاطار . وأقصد بذلك موقف الدول التسع ، وهو يتحدد في ثلاث نقاط رئيسية وهي هامة أيضا في نظرها .

ففي المقام الأول ، نحن نتمسك بالابقاء على سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وعلى هذا الأساس فاننا نقد ربيعة خاصة التعهد المتجدد من جانب اليونان وتركيا باحترام هذه المعطيات الأساسية . ومن البديهي أيضا ، فضلا عن ذلك ، أن جميع الأطراف ينبغي أن تسترشد بالحرص على مراعاة المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول . ان احترام ووحدة الأراضي يستبعد في نظرنا تسوية تؤدي الى تقسيم أو الى ضم الجزيرة كلها أو جزء منها . ان احترام السيادة من جانبه يقتضي لإعمال قرارات مجلس الأمن التي تدعو بصفة خاصة الى انسحاب القوات الأجنبية التي توجد في الجزيرة بموجب اتفاقات أخرى أو بأى صورة أخرى غير الاتفاقات الدولية .

وفي المقام الثاني ، وفيما يتعلق بتسوية قضية قبرص ، التي ليس لنا أن نبدي رأيا فيها ، أقول أننا نرى أن اتفاق الطائفتين اللتين تشكلان جمهورية قبرص يعد شرطا أساسيا . فالواقع أن مصالحهما المشروعة وحماية هويتهما في نطاق مؤسسات قابلة للحياة وواقعية ، هي المعرضة للخطر بما أن الأزمة ناجمة عن تهديدات يحسبها الطرفان في هذا الصدد . وعلى هذا فاننا نحیی الحوار الذي قام بين ممثليهما المعنيين ، ونعلق عليه أهمية كبرى ، ونرجو به ———— الحوار — بعد أن تناول المسائل الانسانية — نرجو له أن يوسع دلى وجه السرعة لكي يشمل المسائل السياسية . ومن ناحية أخرى نعتز أن الأمم المتحدة في قضية معروضة عليها منذ وقت طويل ، تستطيع وينبغي عليها أن تسهم في تسهيل التوصل الى تسوية سريعة . ولهذا فاننا نرجو المناقشة الحالية في الجمعية العامة أن تخدم هذا الهدف وأن تمكننا من التوصل الى تحديد لمبادئ التسوية التي ينبغي أن تقبل من كافة الأطراف والتي ينبغي أن تحظى

بالتأييد العام . ومن ناحية أخرى فاننا نؤيد الجهود الدؤوبة التي يقوم بها الأمين العام وممثله الخاص ، ونحرص على أن نحیی الاخلاص الذي أبدته قوة الأمم المتحدة في قيامها بمهمتها واسهامها بفعالية في تجنب تفاقم الموقف .

وفي الحقام الثالث فاننا نعلق أهمية خاصة على مشكلة اللاجئين الأليمة وهي مشكلة تتعلق بأكثر من ثلث سكان الجزيرة . ان هذه المشكلة ذات طابع انساني وتفرض نفسها بهذا المنطلق على المجتمع الدولي . وان الدول التسع قد انضمت ، سواء جماعات أو فرادى ، في جهود التضامن الدولي في هذا الشأن ، ولكن هذه المسألة سياسية أيضا لأنها توجد في صميم التسوية ، ولأنها تهدد أيضا - ان لم تحل على وجه السرعة - بأن تتمخض عن مشكلة دولية خطيرة مثل تلك المشكلات التي نعرفها بالفعل للأسف في أماكن أخرى من العالم . واننا نرى أن الحل المتمشي مع القرارات التي تبناها مجلس الأمن من الضروري أن يعمل به دون ما ابطاء .

وأخيرا ، فإن الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، ترى أن الأزمة القبرصية تعرض للخطر التوازن والأمن في منطقة قريبة منها للغاية . وهي تمس أيضا بلدين أوروبيين تربطهما به علاقة واحدة فضلا عن علاقات الصداقة التي تقيمها مع هذا البلد أو ذاك . وعلى هذا فإن الدول التسع سوف تظل متيقظة وسوف تكون مستعدة لاستخدام هذه العلاقات من أجل العمل على سيادة الاعتدال ومن أجل خدمة قضية المصالحة بين الطائفتين .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان وجهة نظر حكومتي فيما يتعلق بالأحداث في قبرص صيف هذا العام قد طرحت بالتفاصيل في مجلس الأمن . واني آسف ان أخبر هذه الجمعية العامة أنني تحدثت أكثر من (١ مرة خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس، وليس في نيتي أن أدخل في التفاصيل الآن . ان السيد مشل فرنسا قد تحدث نيابة عن أعضاء المجموعة الأوروبية وأني أود أن أضف صوتي الى ما جاء على لسانه ولكن علاقات بلادى مع قبرص واهتمامنا المستمر بهذه البلاد ومسؤوليتنا المستمرة والدور الذي لعبناه في هذه الأزمة ، كل ذلك يجبرني الى التحدث في هذه المناقشات العامة .

عندما اندلعت الأزمة في تموز/يوليه من هذا العام لم يسع الحكومة البريطانية الا أن تلعب دورا فعالا . لم نكن نود أن نتفادى ذلك فان المسألة كانت تعنينا بصفتنا من الضامنين بناء على معاهدة ١٩٦٠ وسبب الوجود الفعلي للقوات البريطانية والقواعد البريطانية في المنطقة .

لم يكن من الممكن في هذه الأحداث الا أن تتم اتهامات لحلف الأطلنطي من قبل هؤلاء الذين يودون القيام بدعاية لوجهات نظرهم . ولقد رأينا مثالا على ذلك صباح اليوم وليس من دواعي الحجب أننا استمعنا على لسان السيد مشل بلناريا الى أصداء وجهات نظر الاتحاد السوفياتي . أقول ذلك لا يدعوا الى الحجب ولكنه يدعوا الى الأسف . ان التكرار كالبيغاف لهذه الأكاذيب لا يبنىء بالغير وليس من السعاف البناءة . ان الذين يقولون أن المسألة كانت مؤامرة من قبل قوى حلف الأطلنطي لا سقاط الرئيس مكاربوس كاذبون . ولا أود أن أضيع وقت الجمعية العامة في تفنيد هذه الأكاذيب . آمل فقط أن يكف هؤلاء الذين يدلون بهذه الأقوال عن ذلك وأن يحاولوا الاسهام بشكل بناء لمساعدة أهالي قبرص .

وخلال الأزمة كان هدف بريطانيا هو خدمة مصالح شعب قبرص . أن أفعالنا كانت نابغة

من رغبتنا في الاستجابة للطلب الذي عبر عنه مجلس الأمن في القرار ٣٥٣ والقرارات الأخرى النابعة من هذا المجلس . ان حكومتى قد استجابت فوراً عندما نادى الأمين العام بتدعيم قوات الطوارئ الدولية في قبرص . واننا على أتم استعداد للاستمرار في خدمة شعب قبرص وهذه المظلة اذا ما طلبت مساعدتنا .

وانا أتحدث باعتبارى مثلاً للمجموعة الأوروبية وأيضاً للكومنولث البريطانى أود هنا أن أحيي الأمين العام وكل الذين عملوا على مساعدته في خلال الأزمة .

ان حكومتى وأقرب ذلك عن يقين ، قامت بواجبها وبالمجهود المطلوب منها . ومن الواضح أن الأمم المتحدة ما زالت لها دور هام تلعبه في قبرص وان اسهامها في الحفاظ على السلام هام للغاية . ان وفدى يأمل من الذين جاؤا ليسهموا في هذه المناقشات العامة ولايجاد الحل لمشكلة قبرص لن يألوا جهداً أيضاً في تقديم المساعدات المادية والمالية ، وآمل أن يستجيبوا لنداء الأمين العام .

ان الحكومة البريطانية التي كانت معنية بكل المحاولات التي تمت في جنيف وغيرها من الصيغ ، لتعرب عن تقديرها لكافة الحكومات التي حاولت المساعدة في حل هذا الاشكال . اننى أعلم أن لجنة الخمس ، التي كونتها دول عدم الانحياز لم تأل جهداً لايجاد حل لهذه المشكلة . اننا نحبيهم على شجاعتهم وعلى طابرتهم في هذه المحاولات . وهم لا يحتاجون منا الى دروس بشأن التعقيد والصعوبات التي تواجهنا في مشكلة قبرص . في الواقع ، ان هذه المناقشة ستكون قد قامت بواجبها لو أقتنعت الذين يسهمون فيها بأنه ليس هناك مذنب معين في هذه المشكلة ولا حتى قوى حلف الأطلسي . ان الذين حاولوا أن يعدوا نصوصاً عامة لمناقشتها يواجهون مهمة صعبة ، فان الحفاظ على السلام من المهم للصعبة للغاية .

ولكن هناك مسائل مشجعة . وخاصة تأكيد حكومات اليونان وتركيا بالتزامهم باحترام قبرص مستقلة ذات سيادة ، فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم قائم على التقسيم واننا نرحب بما جاء على لسان الأطراف المعنية ويدل على أنهم يوافقون على هذه النقطة الهامة . ان المسألة الأساسية هي البناء الدستوري لقبرص وحماية سيادتها واستقلالها وهذا ما يجب أن نحافظ عليه . انهم مسألة يجب أن تتفرق عليها الطائفتان التركى واليونانية في الجزيرة ولكن مع الأسف واضح أن هذا

الاتفاق لم يتم . اننا نحترم بل نحبي الاخلاص والاهتمام الذي بدا في تعبيرهم من وجهات نظرهم ولكن الحل الوسط والتنازل ، ولا أعتذر عن استخدام هذه الكلمة ضروري للخاتمة . ان المحادثات التي بدأت بين السيد كليريدس والسيد دنگاش ، والتي تعتبر المحفل الأساسي للتوصل إلى اتفاقات مشتركة في إطار من الانسانية ، يجب أن تستمر وأن تناقش المسائل الحيوية لايجاد هي . ان السيد كالجان ، عندما توجه بالحديث للجمعية العامة يوم ٢٤ ايلول / سبتمبر قال ان المشكلة الرئيسية هي النظام الاتحادي في الجزيرة وما زالت هذه هي المشكلة الرئيسية وما لم نجد اجابة لهذا السؤال فالمشكلة لن تحل وربما كان من الأفضل كلما عبرت الأطراف المعنية عن رأيها في هذا الصدد أن تتفادى مشروعات القرارات لأن المشكلة الرئيسية ما زالت قائمة .

ماذا سيكون نتاج مناقشاتنا اذن ؟ ان قبري قد اقترحت مشروع قرارها ومن الواضح أن هذا المشروع غير مقبول للطائفة التركية القبرصية ، ان وفدي في هذه المرحلة يود أن يوضح أننا لا نجد جدوى من استمرار عدم التفاهم . ونأمل أن يستمر البحث عن حلول مقبولة لكافة الاطراف ، وأن تستمر المفاوضات في هذا الصدد .

يجب أن تتخذ خطوات حاسمة لتخفيف آلام أهالي قبري . ان عودة اللاجئين الى ديارهم هي الخطوة الأساسية الفعالة ، ويجب أن يستمر التقدم بشأن حل هذا الموضوع .

وتأمل حكومتني أن تحل مشكلة اللاجئين في أقرب وقت ممكن وأن يهتم السادة الكيريسـسـون وندكتاش بهذه المشكلة في المائدة الأولى . وفي رأينا ، أن التقدم من أجل ايجاد تسوية فسي الوقت الحالي يمكن أن يتم عن طريق استمرار وتشجيع المحادثات بين مثلي الشعوب التي يتأثر مستقبلها بهذه المشكلة بشكل مباشر .

ويجب أن نتفادى أية كلمات أو أية أفعال في هذا المحفل ، من شأنها أن تعرق هذه المساعي . نأمل أن نصبر هنا في الأمم المتحدة عن نفس المرونة ، ونفس الرغبة في ايجاد الحلول الذي نأمل أن نراه في مثلي اللوائف أنفسهم . وما دامت هذه المناقشة العامة تشجع الاحساس بالواقعية في أولئك الذين يجب أن يتخذوا القرارات بالنسبة لقبرس ، وطالما أسهمت في حل قضية التفاوت - التي جانب أي قرار يمكن أن نتخذه - فانها ستساعد أعمالنا قبرس .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) (الكلمة بالروسية) : ان مسألة قبرس هي احدى المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

وان وفد الاتحاد السوفيتي قد أيد مشروع جمهورية قبرس بشأن ادراج هذه المسألة فسي جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية لأننا نؤمن أنه في ظل ميثاق الأمم المتحدة فاننا نتحـصـن مسؤولية صيانة الأمن والسلام الدوليين ، وقد تقدمت بهذا القرار لحلمها بأن الأمم المتحدة تكفل وحدة الأراضي والاستقلال والسيادة لكل دولة من الدول الأعضاء . ان وضع قضية قبرس في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة كان أمراً وجيباً وله مبرراته القوية ، ذلك لأنه منذ أكثر من ثلاثة أشهر وأمام أنظار الجميع ، فان استقلال ووحدة أراضي دولة صاحبة سيادة وعضو في الأمم المتحدة - وهي عضو عالمي ونشط أيضاً في دول عدم الانحياز - وهي جمهورية قبرس - قد انتهك تماما وبصورة بشعة . وبالرغم من جهود البلاد المحبة للسلام من أجل صيانة السلام ومن أجل صيانة الانفـراج الدولي ، نجد أن هذا لم يتحقق ونجد أن زيادة التوتر أصبحت متفاقمة في البحر المتوسط وما زال هذا التوتر قائماً حتى الآن . ان الأسباب التي أدت الى هذه البؤرة من التوتر معروفة لديننا جميعاً ، وليس من الضروري أن نتحدث عنها باسمها ولن أتحدث عنها . ولكن نظراً للكلمات التي ألقاها السيد ممثل المظلة المتحدة ، فاني أعتقد أنه من الضروري أن أتحدث عن هذه الأسباب مرة أخرى ، حتى وان كان ذلك لا يروق للسيد ممثل المظلة المتحدة .

منذ سنوات طويلة فان استراتيجية حلف شمال الأطلسي قد امتدت ترتيباتها العسكرية الى منطقة البحر المتوسط ، وبخاصة ، جمهورية قبرس . وحتى اليوم فان الجزيرة ما زالت فيها قاعدة عسكرية بريطانية ، وانذا كنت أفهم جيدا ، فان المملكة المتحدة ما زالت عضوا في حلف شمال الأطلسي . وبالتالي ، فاننا لا نجد مبررا لرد فعل السيد ممثل المملكة المتحدة بالنسبة للملكة التي ألقاها أحد المتحدثين .

لقد شهدنا جميعا صورة عن هذا الوضع ، والواقع أن دولتين عضوين في حلف شمال الأطلسي قد حولتا هذا البلد غير القادر على الدفاع عن نفسه في صراع مسلح ، حولاه الى بؤرة للصراع ، مما أدى الى كثير من المعاناة بالنسبة لمواطنيه . ومن ناحية أخرى ، فاننا نعرف جيدا أن الجهود التي تقوم بها دول حلف شمال الأطلسي وعلى رأسها المملكة المتحدة ، قد أدت الى محاولة من أجل حل المشكلة سرا . والى ماذا أدت هذه المحاولات ، اننا نعرف جميعا النتيجة وان ممثل المملكة المتحدة قد ذكرني بحث ممتاز وهو أن المتهم يفضح نفسه بنفسه .

وأستشهد هنا بالبيان التالي للسيد بريجينيف السكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد

السوفييتي :-

" ان العالم قد رأى برهانا أخيرا على الدور الخطير الذي يلعبه التكتل العسكري لحلف شمال الأطلسي . وكيف أن أهداف هذا التكتل العسكري لا تتماشى مع مصالح الحرية والاستقلال ومع مصالح الأمن للشعوب " .

ومنذ بداية أحداث قبرس ، فان الاتحاد السوفييتي قد دافع عن الحقوق الثابتة لجمهورية قبرس ؛ كما طالب بقوة بأن توضع نهاية للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لقبرس ، وأن يسحب من أراضيها كافة القوات الأجنبية ، وأن يعاد النظام الدستوري ، وأن تعطى الامكانية لشعب قبرس - سواء عن الأتراك أو القبارصة - لكي ينفذ حقوقه الأساسية في تقرير مصيره ، وفي تقرير مصير جمهورية قبرس في ظل السلام والهدوء وعدم التدخل .

وفي بيان الحكومة السوفييتية بالنسبة لمسألة قبرس في شهر تموز / يولييه - آب / أغسطس من هذا العام ، فلقد كان هناك تقييم مفصل للأحداث التي جرت في قبرس ، ولأسباب التي أدت الى وجودها . وهو يتقدم عرضا لموقف الاتحاد السوفييتي المؤيد للدفاع عن استقلال وسيادة ووحدة أراضي

جمهورية قبرس .

ومنذ اليوم الأول للمؤامرة ، فإن الاتحاد السوفيتي قد أعرب بشدة عن موقفه الذي يدعو
مجلس الأمن ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة الى الاضطلاع لمسؤولياته بالنسبة لصيانة السلام والأمن
الدوليين ، والى أن يتخذ اجراءات ايجابية وفورية في هذا الصدد . وكما نعرف ، فإنه بالمشاركة
المستمرة والنشطة من جانب الاتحاد السوفيتي ومن جانب كثير من البلاد الأخرى ، فإن مجلس
الأمن قد تبني قرارات هامة هدفها ضمان وحدة أراضي وسيادة واستقلال هذه الدولة ، ومن أجل
التقليل أو التخفيف من أخطار الموقف .

وان قرارات مجلس الأمن ، كانت تنص على انهاء كافة التدخلات العسكرية الأجنبية فـ... وانسحاب كافة القوات الأجنبية والعسكريين ، وقرار النظام الدستوري وتشكيل الحكومة الدستورية الشرعية في قبرص . وهذه المبادئ الأساسية الصادرة عن مجلس الأمن ولاسيما قراره ٣٥٣ و ٣٥٧ ، الذي أقرهما المجلس بالاجماع ، تشكل أساسا للتسوية السياسية العادلة لأزمة قبرص وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وكما قال السيد بروميكو ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، أمام الجمعية العامة ، فان حل مشكل قبرص على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة تشكل الوسيلة الوحيدة لاستبعاد التوتر الذي ظهر على هذا النحو .

ان احترام ميثاق الأمم المتحدة لا ينبغي أن يكون حبرا على ورق كما يريد ذلك أولئك الذين يتحملون مسؤولية الأحداث التي وقعت في قبرص ولكن لا بد من اعمال الميثاق بالنسبة للمأساة التي تعيشها قبرص .

غير أنه للأسف الشديد فان قرارات مجلس الأمن لم تنفذ بالرغم من أنها واجبة التنفيذ . ومن ثم علينا أن نعمل على اخراج مشكلة قبرص من الطريق المسدود التي تردت فيه — وينبغي ألاّ نحل هذه المشكلة سرا لصالح دول حلف شمال الأطلسي ومن أجل مصالح انانية . ان الاتحاد السوفياتي اقترح حلا علمية وليست دعائية لكي تحل مشكلة قبرص في ظل العدالة والانصاف فقط . اقترح أن ترسل الى قبرص بعثة من مجلس الأمن لكي تتعرف على الطبيعة على الطريقة التي تنفذ بها قرارات مجلس الأمن ولكي تقدم تقريرا الى المجلس حول هذه الوقائع . وأن الممثلين الموجودين هنا يعرفون جيدا أنه في الماضي كان هناك لجوء الى بعثات مجلس الأمن للتعرف على الموقف على الطبيعة وان هذا الأسلوب له مبرراته فان بعثة من مجلس الأمن في قبرص كان يمكن أن تلعب دورا ايجابيا لاغاية وعلى جانب كبير من العلمية في البحث عن حل للمشكلة القبرصية . ومع ذلك ، فان أعداء هذا الاقتراح حاولوا دون تمييز القرار الملزم من جانب مجلس الأمن ، ومارسوا نفوذا أو تأثيرا سلبيا على أعضاء المجلس الآخرين . وبالتالي ، تركت الفرصة الملائمة تضيع . . ومع ذلك ، فان الأحداث التي جرت في قبرص فيما بعد دللت على ان اقتراح الاتحاد السوفياتي الذي كان يرمي الى ارسال بعثة خاصة من مجلس الأمن الى هذا البلد . قد جاء في وقته . ان هذا الاقتراح كان يرمي دائما الى ايجاد الحل السليم .

ان الاتحاد السوفييتي قد تقدم أيضا باقتراح مبدئي آخر بالنسبة لمشكلة قبرص وهو اقتراح عطلي للغاية وليس دعائيا ، فقد اقترح أن بحث مشكلة قبرص ينبغي أن يمهّد به الى اجتماع للدول التي تمثل الاتجاهات السياسية في العالم المعاصر . ومن أجل هذا الغرض فاننا نوصي بأن يعقد في نطاق الأمم المتحدة مؤتمر عالمي تشترك فيه قبرص ، واليونان وتركيا ، وكافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن . وتدعي اليه أيضا دول أخرى من بين دول عدم الانحياز أيضا . وان اقتراح الاتحاد السوفييتي المتعلق بدعوة المؤتمر الدولي الخاص بقبرص في نطاق الأمم المتحدة يسترشد برغبة صادقة لدى حكومتنا في التوصل بأقصى سرعة الى حل عادل لمشكلة قبرص وفقا لقرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الصدد . ان هذا الحل كان يمكن أن يضع نهاية للتدخل العسكري الأجنبي في جمهورية قبرص ويؤدي الى الانسحاب الفوري لذافة القوى الأجنبية وكافة العسكريين من أرض الجزيرة واقرار النظام الدستوري . ان المؤتمر كان يمكن أيضا أن يدرس ويجد الحلول الملائمة لمختلف جوانب المشكلة في قبرص وأن يسهم أيضا في انشاء أو في خلق مناخ ملائم من أجل حل المسألة . ان قيام نظام داخلي للجمهورية ، ينبغي أن يسوى بواسطة القبرصيين أنفسهم دون ما أي تدخل خارجي . وان تنظيم المؤتمر العالمي الخاص بقبرص في نطاق الأمم المتحدة كان يمكن أن يسهم أيضا في تعزيز هبة مناعتنا .

وفي هذا الصدد فاننا لا يمكن أن نخفل ما سوف يحدث فيما بعد . من هذه المنصة الموقرة للأمم المتحدة نسمع كثيرا الى صوت أولئك الذين يحمون انتقاد ميثاق الأمم المتحدة ، ومناقشة ضرورة زيادة فعالية الأمم المتحدة ودعم دورها في الحياة الدولية وفي الأحداث الدولية ومع ذلك فحينما تقدم اقتراحات محددة وعطية تتعلق بإرسال بعثة من مجلس الأمن الى قبرص وعقد مؤتمر عمالي حول قبرص في نطاق الأمم المتحدة — أي أنه حينما تقدم مثل هذه الاقتراحات التي تهدف الى اعطاء مظهر ملموس وحقيقي لدور الأمم المتحدة في السياسة العالمية المعاصرة — فاننا نجد أعداء وخموما لهذه الاقتراحات ولا سيما من بين أولئك الذين تحدثوا وتلفسوا كثيرا حول ضرورة تعزيز هبة الأمم المتحدة ومكانتها . ويبدو أنهم يفضلون العبارات الطنانة على الاجراءات العملية من أجل حل النزاعات الدولية الخطيرة .

ان اقتراح الاتحاد السوفييتي بالنسبة لتنظيم مؤتمر عالمي بشأن قبرص قد لقي تأييدا كبيرا

وملحوظا وفي الكلمات التي تقدم بها عدد كبير من الوفود خلال المناقشات العامة في هذه الجمعية العامة ، فان المبادرة السوفياتية قد أيدت كما حدث ذلك ، أيضا اليوم في جلسة اليوم وأنني أعترف بالامتنان الى السادة الأعضاء الذين أيدوا اقتراحنا في هذا المجال . ان هذه المبادرة قد أيدت أيضا وفهمت من جانب قبرص ذاتها ، وذلك ينبغي أن يؤكد عليه بصفة خاصة . وأن السيد الأسقف مكاربيوس ، رئيس جمهورية قبرص حينما تحدث من هذه المنصة قال وأنا أنقل عنه :

" وفي هذا الصدد أود أن أؤكد أن أية مباحثات حول هذه المشكلة ينبغي أن تتم في مؤتمر عالمي أكثر اتساعا من ذلك الذي عقد في جنيف . واننا نعتبر أن الاقتراح المتعلق بتنظيم المؤتمر العالمي في نطاق منظمة الأمم المتحدة اقتراح ايجابي وبالتالي فاننا نستطيع أن نقبله " .

ان الطابع البناء للاقتراح السوفياتي الخاص بعقد مؤتمر عالمي ، لا سيما بعد فشل المباحثات التي جرت في كل من لندن و جنيف بشأن قبرص ، لا يمكن أن يشكك فيه أحدا ، حتى من أولئك الأنانيين الذين لا يريدوا أن يتبنوا هذا الاقتراح . ان الاتحاد السوفياتي مازال مقتنعا بأن دعوة المؤتمر العالمي بالنسبة لقبرص سوف تكون له أهمية قصوى بالنسبة لحل مشكلة قبرص . وبالنسبة لأحداث قبرص ، فان سؤالا آخر قد طرح عن الضمانات الدولية لضمان وحدة أراضي واستقلال وسيادة قبرص .

وهنا أيضا فان الاتحاد السوفياتي قد اتخذ موقفا وتقدم باقتراحات بناءة في هذا الصدد ، ان فشل مباحثات جنيف قد أكد ضرورة ايجاد اتفاقات بالنسبة لضمانات الاستقلال ووحددة الأراضي في قبرص ، وفي نفس الوقت فانه قدّم الدليل على أن الحلول العادلة والدائمة للمشكلة القبرصية وفقا لقرارات مجلس الأمن ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن التوصل اليها الا على أساس مشاورات دولية واسعة في نطاق الأمم المتحدة ، يمكن أن تدافع عن مصالح هذه الجمهورية ، ولهذا فان الاتحاد السوفياتي قد اقترح أن قرارات المؤتمر العالمي بشأن قبرص التي تتخذ بالمشاركة المباشرة من جانب ممثلي جمهورية قبرص ، والتي تهدف الى استقلال وسيادة ووحدة أراضي هذا البلد ، ينبغي أن تضمن فعلا من جانب الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وانطلاقا من الفكرة القائلة بأنه ينبغي احترام ميثاق الأمم المتحدة ، وأن هذه الدول تضطلع بمسئولية خاصة فيما يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين ، فان الاتحاد السوفياتي يقترح أن هذه الدول ينبغي أن تكون الضامنة الفعلية للحرية المقبلة في قبرص ، ولا يمكننا أن نقبل أن تفرض على قبرص ضمانات جديدة لا تحقق لها السلام والأمن بل تستخدم من أجل مصالح قوى أجنبية ، أو تكون قناعا من أجل أية مناورات مما يعرض للخطر حرية واستقلال ووجود هذه الدولة القبرصية ذاتها . وفي هذا الصدد فلا يمكننا الا أن نعبر عن أسفنا بالنسبة لأن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد رفضوا هذا الاقتراح ، ونحن ان ندافع عن وحدة أراضي قبرص واستقلالها وسيادتها باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة ، وباعتبارها دولة غير منحازة ، فان الاتحاد السوفياتي يسترشد بالاعتبارات التي تنبثق من جوهر السياسة الخارجية السوفياتية ذاتها ، من أجل النضال عن الحقوق المشروعة لكافة الشعوب سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، ومن أجل الانفراج الدولي . وأولئك الذين يريدون الحفاظ على استقلال قبرص والحفاظ على السلام في المنطقة يمكنهم أن يقولوا على التفهم وعلى التعاون من جانب الاتحاد السوفياتي .

ان الدولة القبرصية لها أصدقاء كثيرون ، وان الدول الاشتراكية والدول المحبة للسلام تجد هم الأصدقاء لهذه الدولة ، وان دولة قبرص وجدت العالم كله متفهما لقضيتها وأن هذه المشكلة تتجاوز حدود الجزيرة نفسها ، ان مأساة شعب قبرص تمس أيضا كافة الدول . وانما كانت ضحية هذا المد وان دولة صغيرة عضو في الأمم المتحدة فان هذا يتجاوز الحدود الطبيعية لقبرص ،

ويتجاوزها الى بلاد عدم الانحياز كلها . ان أزمة قبرص قدّمت الدليل على أن مناورات قوى العدوان تصطدم بقوى أكبر وهي قوى الدول المحبّة للسلام والعدل والرخاء في العالم . ولقد قدّمت هذه الأزمة دليلا على أمور أخرى وهي أن الدول المحبة للسلام تتخذ موقفا ليس من أجل الدفاع عن دولة صغيرة ولكن من أجل الدفاع عن قضية السلام ومن أجل الدفاع عن مقاصد الأمم المتحدة ، ولهذا السبب فانه من الضروري لمنظمة الأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات عاجلة وفورية وايجابية من أجل تأمين اعمال قرارات مجلس الأمن بالنسبة لقبرص .

ان البعض — على ما يبدو — يودون تجميد الموقف في قبرص ، ويودون تعويق تسوية مشكلة قبرص الى ما لا نهاية ، عن طريق اجراء مباحثات عدة تحولنا عن الموضوع الأساسي ، وتحولنا عن الدبلوماسية الهادئة ، وعن الدبلوماسية المجردة عن المنفعة ، واذا ما تم ذلك ، فان انقسام الجزيرة سوف يكرّس ، وسوف تصقّي الدولة القبرصية . ان الاتحاد السوفياتي يعارض بشدة هذا الأسلوب للمعالجة ، واننا ندعو الى حل المشكلة بأسرع ما يمكن ووفقا لأساس العدالة ، وذلك من أجل مصلحة قبرص ذاتها ومن أجل مصلحة شعبيها وكذلك في مصلحة الأمن والسلام الدوليين في أوروبا وفي العالم أجمع . واذا كان يراد تجميد الموقف القائم في قبرص فاننا لن نصل الا الى توتر جديد ، وربما الى تهديد بالمواجهة العسكرية ، ولهذا السبب ، ومن هذه المنصة في الجمعية العامة ، فان كثيرا من الوفود ولاسيما اليوم ، قد دعت الى ضرورة اتخاذ اجراءات فورية من أجل أن تحل مسألة قبرص بصورة ايجابية ودائمة وعلى أساس احترام استقلال ووحدّة أراضي وسيادة الجزيرة ، وانسحاب كافة القوى الأجنبية من أراضيها . ان كل أولئك الذين يهتمون بالسلام والذين يهتمون بالانفراج الدولي والذين يجعلون منه دورا لهم ، والذين يريدون تطبيق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ، لا يستطيعون الا أن يؤيدوا هذا الحل العادل بالنسبة للمسألة القبرصية .

والسؤال المطروح الآن يمكن أن يطرح بالصورة التالية : بالنسبة لجمهورية قبرص ، وهي عضو في منظمة الأمم المتحدة ، هل ينبغي لها أن تكون دولة كاملة السيادة ومن هذا المنطلق تستطيع الاستمرار في انتهاج سياسة عدم الانحياز ، والاستمرار في تقديم اسهامها من أجل صيانة الأمن والسلام الدوليين ، أم أن قبرص سوف يكون ضحية للانقسام والانضمام على أثر تدخل القوى الأجنبية ويسمى بالايونوسيس ، أو الايونوسيس المزدوج ؟

وان وفد الاتحاد السوفياتي يرى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تساعـد
جمهورية قبرص على الدفاع عن استقلالها وعن وجودها ، ويتميـن عليها أن تقدّم اسهامها في حل
المشكلة القبرصية ، وأن الجمعية العامة تستطيع وينبغي أن تبحث هذه المسألة من كافة الجوانب
أخذة في الاعتبار الاقتراحات البناءة التي قدّمت واتخاذ الاجراءات اللازمة التي يستلزمها أعمال
قرارات مجلس الأمن الخاصة بقبرص ، وهي القرارات التي تؤكد الدفاع عن مصالح شعب قبرص والتي
تحاول الحفاظ على هذه الدولة كدولة مستقلة وصاحبة سيادة ، والتي تضع نهاية لكل التدخلات
الأجنبية في الجزيرة والتي تؤكد الانسحاب لكافة القوى الأجنبية من الجزيرة والتي تعيد النظام
الدستوري والحكومة الدستورية الشرعية لجمهورية قبرص .

ان الجمعية العامة ينبغي أن تقول لا لكل أولئك الذين يحاولون تقسيم قبرص بأية علّة كانت .

واننا ان نبحث مسألة قبرص ، فان الجمعية العامة يتعين عليها الا تتأخر كثيرا في بحث ما قاله السيد وزير خارجية تركيا أمام الجمعية العامة ، حيث قال :

" باسم الجمهورية التركية ، فاني أعارض أية فكرة للتقسيم سواء في الماضي أو في الحاضر ، وانني أطلب من الحكومة اليونانية أن تمدد نفس البيان بالنسبة لفكرة اينوسيس "

(الاجتماع ٢٢٤١ الصفحتان ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥)

وان وزير خارجية اليونان السيد مافروس ، قد تقدّم ببيان مماثل أمام الجمعية العامة ، حيث

قال :

" ... انني سعيد لأن انتهز هذه الفرصة لكي أعلن من هذه المنصة وأؤكد مرة أخرى ان اليونان ليست لها أية ملامع خفية في قبرص ، وباعتبارها دولة موقعة لاتفاقيات قبرص ، فانها تتخذ موقفا ضد اينوسيس وضد التقسيم "

(الاجتماع ٢٢٣٩ صفحة ١١٣ - ١١٥)

ان اعادة السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي الى قبرص وانسحاب القوات الأجنبية من أراضي هذه البلاد وتأمين السلام الدائم لشعب هذه الجزيرة ، تلك كلها المبادئ والأهداف التي تستحق اتخاذ قرار سريع من أجل مصلحة شعب قبرص ومن أجل مصلحة السلام والأمن الدوليين ، وأمن أوروبا بصفة خاصة . ان أحداث قبرص قد أثبتت بطريقة مقنعة ، أن مثل هذه الأهداف لا يمكن أن يتم التوصل اليها في دائرة مغلقة لحلف شمال الأطلسي . وان الحل العادل يقتضي أن تحل الجوانب الدولية لهذه المشكلة في نطاق منظمنا هذه ، وهي الأمم المتحدة ، وذلك باصدار ضمانات دولية وهذا هو ما يدعو اليه الاتحاد السوفياتي بصورة دائمة .

وان وفد قبرص سوف يتقدم بمشروع قرار حول مسألة قبرص وهو ينطوي على نداء موجه الى كافة

الدول ويتضمن ما يلي :

" أن تحترم كلية سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص وسياسة عدم الانحياز التي

تنتهجها ، وأن تتوقف كافة أعمال العدوان أو التدخل الموجهة ضدها " .
(A/L.738, p. 2)

ان الاتحاد السوفيتي يؤيد تماما هذا النداء ، وان وفدي سوف يتابع باهتمام اقرار هذه

النداءات ، وأيا كانت التحقيدات التي يمانى منها شعب قبرص ، فانه سوف يناضل من أجل

استقلاله ومن سيادته ومن أجل وحدة أراضيه وفي هذا النضال ، فان الجمهورية الفتية سوف تجد الى جانبها كافة أمدقائها الحقيقيين وهم القوى التقدمية والسلمية في العالم .
وفي الختام فان وفدى يود أن يقدم استشهاده من نداءات الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في مناسبة العيد السابع والخمسين لثورة اكتوبر العظمى ، وهو الذكرى التي سوف يحتفل بها في خلال بضعة أيام من جانب الشعب السوفياتي . ان هذه النداءات تعكس سياسة وموقف الشعب والدولة السوفياتية فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية والداخلية وبالنسبة للمشكلات الدولية الهامة . ان احدى هذه النداءات تقول :

” شعب السلام يطالب بانسحاب كافة القوى الأجنبية من قبرص وياحترام سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها ”.

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أعطي مثل بلغاريا الكلمة ممارسة لحقه في الرد ، وأود أن أذكر بقرار الجمعية العامة في اجتماعها العام (٢٢٣٦) بتحديد الوقت المتاح لممارسة حق الرد بعشر دقائق .

السيد جروزيف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : أود أن أفتم فرصة مارستي لحقي في الرد ، لأذكر مثل المملكة المتحدة بمثل بلغاري قديم وهو ” هؤلاء الذين يشمرون بأنهم مجرمون بيدأون في الجري حتى دون أن يطاردهم أحد ” . ان مثل المملكة المتحدة ربما رأى في كلماتي ماساءة ، وان ذلك لتعير عن تقديره لي ، فاني في غاية السعادة لأن كلمتي لم تروق لمثل بلد يتحمل مسؤولية كبيرة ازاء الأحداث في قبرص . اننا نؤيد المقترحات العادلة والواقعية التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي لحل مشكلة قبرص . وتأيبنا هذا ليس من قبيل الدعاية ، انه اعتراف بحقوق ومسؤوليات هؤلاء الذين يحبذون سلام وأمن وحقوق شعوب العالم .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أذكر السادة المندوبين بأن الأمانة العامة تحت تصرف السادة الأعضاء لاعداد قائمة المتحدثين بالنسبة للبند ١١ من جدول الأعمال حتى الساعة السادسة من مساء اليوم . أما بعد ذلك فلن يسمح بقيد أسماء المتحدثين في اطار المناقشة العامة حول قضية قبرص .

(رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣)

A/PV.2271

57-60